المحاضرة السابعة: أسباب الفساد الإداري والمالي

- **تمهيد:**

يعتبر الفساد وباء عرفته كافة المجتمعات البشرية، في جميع القطاعات والمستويات يحمل في طياته تهديدا لاستقرار الأمن وفشل في السياسات التنموية وإهدار للحقوق وانتشار الظلم. و لقد أكد منظرو وباحثون علم الإدارة والتنظيم على وجود ثلاث فئات حددت أسباب الفساد وهي:

1. حسب رأى الفئة الأولى: أن الفساد يتكون من سببين وهما:

أ. الأسباب حضرية:

وتعني أن سبب بروز الفساد الإداري هو وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قيم العمل الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة. كذلك ستكون هناك حالات مخالفة لقيم وقواعد العمل الرسمية تعد استجابة طبيعية للنظام ألقيمي الحضري، كما أنها تبدو تحركا طبيعيا لتقليص الفجوة بين قيم المجتمع وقيم قواعد العمل الرسمية.

وتوضح بعض الدراسات الاجتماعية انه في حالة وجود صراع بين ثقافتين في مجتمع واحد، تكون إحدى الثقافتين أقوى من الأخرى فان ذلك يؤدي إلى توتر اجتماعي يقود إلى ازدياد الفساد، وفي حالة عدم وجود قيم ايجابية قوية فإنها تكون كفيلة بتقليل الفجوة بين أجهزة الدولة الرسمية أو الإدارية وبقيمة أفراد ومؤسسات المجتمع.

ب. الأسباب سياسية:

إن محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية، إضافة إلى ضعف العلاقة مابين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية، كل هذه الحالات من شأنها أن تؤدي إلى بروز الفساد الإداري والمالي. وتتمثل فيما يلي:

- عدم تنفيذ القوانين وانتهاكها واللامبالاة من طرف رجال الشرطة والأجهزة القضائية الذي نجدها في اغلب الأحيان متورط في كثير من قضايا الفساد.
- فساد قمة الصفوة، واستغلال المناصب لتحقيق مآرب شخصية واستغلال النفوذ للحصول على المال العام.
- غياب الديمقراطية واحتكار السلطة في يد صفوة قليلة، مما أدى إلى تهميش دور ومشاركة أفراد ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة، مما ولد صراعا عنيفا حول السلطة، أخذ عدة أشكال.
- ضعف المشاركة السياسية وغياب في كثير من الأحيان، وكذلك ظهور بعض الانقسامات والصراعات الداخلية سواء كانت ذات طابع سياسي أو ثقافي.

وباختصار يمكن إيجاز أهم أسباب الفساد. في النقاط التالية:

- الحرية الواسعة في تصرف المسئولين.
- الحصول على ريع مادي.
- انخفاض الأجر وتفاقم الفقر.
- دور وأهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية.
- سيطرة الحكومة المطلقة على الثروة الاجتماعية.
- ضعف المجتمع المدني ومؤسساته وعدم قدرتها على مساءلة ومراقبة المسئولين.
- عدم وجود عقوبات أو نظام للجزاء يردع مرتكبي هذه الأفعال.

2. حسب رأي الفئة الثانية: فترى أن الفساد يتكون من ثلاثة أسباب وهي:

أ. أسباب هيكلية:

وتعزى الأسباب الهيكلية إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد، وهذا له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق العمل تحت ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخيم الأجهزة الإدارية المركزية. كما يمكن توضيح الأسباب المتعلقة بالبيئة والإدارة و التي تتمثل في ضعف أجهزة الرقابة الداخلية وتضارب التعليمات أو عدم وضوحها وعدم توزيع المهام والمسؤوليات، ناهيك عن عدم ولاء القيادات الإدارية للمصلحة العامة، وغياب معايير الانجاز الدقيقة تشجع الموظفين على الخروج عن أخلاق الوظيفة العامة، وكذلك وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على طول العهد ولم تواكب التطور الكبير الحاصل اليوم في الإدارة الحديثة، ويمكن أيضا أن نظيف لهذه الأسباب تلك الاجتهادات الذاتية للموظفين بتفسير الأنظمة والتعليمات في ظل غياب النص النظامي أو عدم وجود أدلة للمعاملات في الدوائر الحكومية.

ب. أسباب قيمية:

إن الفساد الإداري يحدث نتيجة لانهيار النظام القيمي للفرد والمجتمع. فهي تمثل المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة والقيم السامية التي تضمن للموظف ممارسة اختصاصاته وأداء دوره بأمانة وموضوعية وتعزيز ثقة كل الأطراف الخارجية ذات الصلة بأعمال المؤسسة، وفي سبيل إدراك هذه الغية النبيلة، فان المؤسسة وموظفيها يلتزمون بالمبادئ والقيم، وتمثل في ضعف الجانب الأخلاقي والوازع الديني عند الفرد والجماعة.

وتهدف إلى غرس مكارم الأخلاق لدى الموظف لحماية نفسه من مواطن الشبهات التي قد تنال من كرامة الوظيفة وهيبتها، كما تهدف إلى توجيه الموظفين إلى ضرورة تقديم خدمات سريعة وبجودة عالية للزبائن

والمستثمرين وبأعلى درجات المهنية والحياتية وبما لا يحول دون تشجيع المستفيدين من خدمات المؤسسة الإبلاغ عن أية تجاوزات لهذه القواعد من قبل موظفي المؤسسة، حيث أن ترسيخ هذه القواعد السلوكية والأخلاقية من شانها تحقيق رؤية ورسالة المؤسسة وترسيخ مفهوم الإدارة الرشيدة وتعزيز الأداء الوظيفي والسلوك للموظفين ومكافأة الموظف المجتهد ومساءلة المقصر وتحسين صورة الموظفين.

ت. أسباب اقتصادية:

تلعب الظروف الاقتصادية دورا هاما في ظهور الفساد الإداري والمالي، ويمكن ذكرها في النقاط التالية:

- بروز ظاهرة التفاوت الطبقي أو اللامساواة والفقر: ويظهر من خلال انخفاض أجور الموظف الحكومي والضغوط المادية والنفسية التي يعاني منها(الطبقة الدنيا) من جهة وما يلاحظ من مستوى اجتماعي فاحش يعيشه أفراد الطبقة العليا، وهو ما يدفعه إلى القيام بعمل إضافي لتحسين مستواه المعيشي من خلال قبول الرشوة أو الاختلاس.
- عدم وجود رقابة أو نظام قانوني عقابي يردع المخالفين للقوانين، حيث يتمتع أغلب المسئولين بحرية واسعة في التصرف ويستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى من الشركات (القطاع الخاص)، أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات.
- الحصول على أموال ضخمة من خلال الرشاوى، ومن خلال عقود تجارية وتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردين، إلى جانب العلاقات التجارية والصناعية القائمة على المحسوبية والعلاقات الشخصية مثل(الإعانات والاستقطاعات الضريبية)، يحصل المسئولون الحكوميون على أموال ضخمة، مثلما يحدث في حالة الموارد الطبيعية كالبترول والغاز، حيث أن الأرباح غير العادية متاحة لمن يستخرجون البترول والغاز، إذا فمن الطبيعي تقديم الرشاوى للمسئولين عن منح حقوق إستخراجية.
- التزايد الطردي للفساد مع عملية التحديث في المجتمع، ففي ظل التحول الاقتصادية وعمليات الخصخصة ازدادت عمليات النهب وغسيل الأموال والتهريب و التهريب الضريبي.

3. حسب رأي الفئة الثانية: فترى أن الفساد يتكون من ثلاثة أسباب وهي:

أ. أسباب بايولوجية وفيزيولوجية:

وهي جميع الأسباب التي دافعها الأول والأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة، وكل ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من آثار على سلوكياته وتصرفاته.

أي الأسباب الوراثية والتي لها صلة بالجانب الجسمي للعامل، أي استعداداته النفسية والخلقية والتنشئة التي تلقاها وورثها من محيطه الأسري.

ب. أسباب اجتماعية:

تعد العادات والتقاليد الاجتماعية عاملا من عوامل الفساد، حيث تسود داخل بعض المجتمعات قيم المجاملة والقبلية...أي الروح العاطفية، مما يؤدي إلى إهمال العمل، أمام تيار الانتماء الاجتماعي.

كما يقصد بها جميع الأسباب التي تنشا نتيجة للتأثير البيئية والاجتماعية.

فالبيئة الاجتماعية ومن خلال وسائل واليات الضغط الاجتماعي من مفاهيم الدين والعقيدة لها أثر كبير على الفرد الذي يشكل الجزء المهم في النظام الاجتماعي. فمرتكبي جرائم الفساد يكونوا منتقدين ومنبوذين اجتماعيا في المجتمعات الصالحة والعكس يكون في المجتمعات التي ترى الفساد مشكلة فيمن ارتكبه، وهذا ما يشكل نوعا من التشجيع على الفساد بدلا من دوره المتأمل أن يكون عامل ردع له.

فنمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع تعد احد أهم الأسباب الاجتماعية للفساد فعندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد قبيلة آو طائفة يميل المسئولون الحكوميون لاستمالتهم وتفضيل أقاربهم ليتولوا المناصب الحكومية ومنحهم الأفضلية في التعاقدات وهذا يؤدي بالتأكيد إلى ظهور الفساد.

كما أن التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع وكذا تأثير الهجرة الداخلية والخارجية والتي تعد من أهم المظاهر المؤثرة على التغيير الاجتماعي ناهيك عن ضعف الحس الوطني وضعف الوازع الديني، كما أن للعادات والتقاليد الاجتماعية اثر مهم سلبا وإيجابا في انتشار الفساد بالإضافة إلى أسباب أخرى.

ت. أسباب مركبة:

وهي جميع الأسباب التي تظهر نتيجة لتفاعل المجموعتين السابقتين من الأسباب.

4. الأسباب العامة للفساد:

- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية و هو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلالية ونزاهته يعد سببا مشجعا على الفساد.
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.
- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداته أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.
- ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين.
- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك الموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.

- غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.
- الأسباب الخارجية للفساد وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركات خارجية أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة.